

٢٤٧ الذي اعتمد كأساس للتسوية . في حين أن م.ت.ف رفضت هذه الادعاءات ، واعتبرت أنها الوحيدة المعنية مباشرة بتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة أو أية أراض فلسطينية ينسحب منها العدو الإسرائيلي ، بحكم أنها قيادة الشعب الفلسطيني والمثلة الشرعية والوحيدة له ولطموحاته الوطنية . وبحكم أن النهوض الوطني الفلسطيني كما تجلّى بعد العام ١٩٦٧ ، قد وضع حدا نهائيا لادعاءات النظام الأردني في إعادة الحاق الضفة الغربية به .

لقد كان على النظام الأردني بعد حرب تشرين ، أن يواجه الواقع الجديد الذي مثله النهوض الوطني الفلسطيني ، هذا الواقع الذي أمسى حقيقة أكيدة فرضت نفسها على كل المحاولات التي كانت تجري للوصول الى « تسوية ما » مع العدو الإسرائيلي . ولقد كان « النظام » في مواجهة هذا الواقع أمام خيارين : إما الانسحاب نهائيا من المسألة الفلسطينية ، والعودة الى حدود دولة شرق - أردنية ، مع كل ما يترتب على هذا الانسحاب وهذه العودة ، من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية . وإما الاستمرار في سياساته السابقة والاصرار على ممارسة دور فلسطيني له . مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية وغيرها .

بعد حرب تشرين مباشرة والى حين صدور قرارات مؤتمر القمة في الرباط ، والتي اكدت أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، استبعد « النظام » الخيار الأول من جدول أعماله ، وانتهج سياسات عدة بصدد بلورة امكانات الخيار الثاني ، وأخذ يتحرك على المستوى العربي والدولي لجعل هذا الخيار حقيقة واقعة وممكنة ، من خلال التلويح بأكثر من ورقة للضغط ، منها ، التهديد بالانسحاب من مؤتمر جنيف ، مما قد يؤدي الى نسف المؤتمر برمته ، ولا سيما أنه لم يتبلور بعد امكانات دعوة م.ت.ف للحضور الى المؤتمر كطرف مستقل ومفاوض باسم الشعب الفلسطيني ، ومنها ، أنه لا يزال الطرف المقبول أميركيا واسرائيليا للتفاوض نيابة عن الفلسطينيين ، ولتقرير مستقبل الاراضي الفلسطينية التي ينسحب منها العدو الإسرائيلي ، وان الاصرار على ادخال المنظمة كطرف مفاوض سيثير حفيظة الاميركان والاسرائيليين وقد يعرقل محاولات الوصول الى تسوية .

وبناء على ذلك ، فقد طرح « النظام » أكثر من معادلة لخلق نوع من التوافق بين ما يبتغيه وبين ما تسعى اليه المنظمة . فطرح في البداية معادلة تقوم على أساس أن يفوض النظام الأردني عربيا وفلسطينيا بالعمل على استرجاع الضفة الغربية ، على أن يجري بعد ذلك استفتاء بين السكان الفلسطينيين يخرون بين العودة الى المملكة الأردنية كالسابق ، أو الاتحاد الفدرالي بين الضفتين ، أو قيام كيان فلسطيني مستقل . ولما لم تجد هذه المعادلة أو هذا الطرح قبولا فقد طرح معادلة أخرى تقوم على اقتسام تمثيل الشعب الفلسطيني بين المنظمة و « النظام » على أساس أن يمثل « النظام » فلسطينيي الضفة الغربية والضفة الشرقية ، أي الفلسطينيون المعتبرون رعايا أردنيين ، وأن تمثل المنظمة بقية الفلسطينيين . وبناء على هذه المعادلة يتم التفاهم بين المنظمة و « النظام » على تشكيل وفد أردني - فلسطيني موحد لحضور مؤتمر جنيف والبحث في مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . لقد اضطدمت محاولات « النظام » لاقتسام تمثيل الشعب الفلسطيني بمعارضة قوية من م.ت.ف ، على الرغم من قدرة « النظام » على انتزاع موافقة مصر على مثل هذا الاقتسام كما ظهر في بيان الاسكندرية الأردني - المصري ، الذي صدر بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٤ ، والذي سلمت فيه مصر للأردن بتمثيل فلسطيني « المملكة الأردنية